



11. ملف الإدارة التربوية مسلكا وإسنادا: بالنسبة للمسلك هناك اتفاق على التخرج بالسلم 11 في إطار متصرف تربوي وبالنسبة للمتصرفين المزاولين الترقى إلى السلم 11 بداية شتبر من السنة الموالية للتعين، وبالنسبة للإسناد هناك اتفاق على تغيير الإطار إلى متصرف تربوي السلم 11 لكن الوزارة تعتبر أن تاريخ المفعول هو تاريخ إصدار المرسوم التعديلي وبالنسبة لنا نعتبر ضرورة اعتماد تاريخ المفعول في 1 شتبر 2016 كما كان متفقا على ذلك من قبل، وودت الوزارة بمباشرة التشاور مع القطاعات الحكومية لإيجاد الحلول وتقديم الجواب عاجلا؛

12. ملف أطر التوجيه والتخطيط: هناك اتفاق على التخرج بالسلم 11 من مركز التوجيه والتخطيط التربوي ابتداء من شتبر 2022، وإيجاد حل للمزاولين المرتبين في السلم 10 بوضعهم في طريق الانقراض وود الوزير بالتفكير في آلية تسريع ترقيةهم إلى السلم 11، أما بالنسبة لمطلب توحيد الإطار في مفتش التوجيه والتخطيط فقد اعتبرت الوزارة أن الأمر يمكن التداول فيه في إطار النظام الأساسي الجديد، وفي انتظار ذلك وعدت بتلبية مطلب الرفع من قيمة التعويض التكميلي للمستشارين من 180 درهم المهنية إلى نفس تعويض المفتش؛

13. الحاصلين على الشهادات العليا: تتفق الوزارة على تنظيم مباراة سنوية (كتابي وشفوي) لكن حسب الحاجيات لأساتذة التأهيلي والتخصصات المطلوبة لتغيير الإطار والترقي إلى السلم 11، على أساس اعتماد الحل الجذري للملف في إطار النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية، وفي انتظار ذلك تأكيدنا على مرسوم تعديلي؛

14. المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين: تتفق الوزارة على الإدماج مع إحالة الأمر على النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية، وعوض انتظار ذلك أكدنا على مرسوم تعديلي يسمح عاجلا بتحسين الوضعية المادية والمعنوية؛

15. ملف الدكاترة العاملين بالتربية الوطنية: تأكيدنا على مرسوم تعديلي للتسريع بإحداث إطار أستاذ باحث وعبر الوزير على حاجة الوزارة بكل الدكاترة العاملين بها من أجل تطوير البحث التربوي والتكوين لكن إحداث إطار أستاذ باحث سيتم في إطار النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، أما مطلب فتح المجال للدكاترة المفروض عليهم التعاقد لاجتياز مباراة التعليم العالي التحويلية المخصصة للموظفين فقد اعتبر الوزير أن الأمر يتم مناقشته مستقبلا في إطار الملف كاملا (التعاقد)؛

16. ملف المكلفون خارج سلكهم الأصلي: الشروط الإجازة وأربع سنوات من التكليف وتم التأكيد على الإسراع في التفعيل ببرمجة التكوين عن بعد وتحديد تاريخ امتحان التخرج (التصديق على المجزوءات) للموسم الدراسي الحالي وبعد النجاح يتم تغيير الإطار مع الاحتفاظ بالدرجة الموازية؛

17. كما طرحت ال FNE ضرورة تدخل الوزارة لرأب وضعية الاحتقان بأكاديمية بني ملال خنيفرة منذ 3 سنوات وأكاديمية العيون، ولف المبرزين ودورهم في المنظومة ولف المستبرزين (ومنهم 45 أستاذ إعدادي) والحيث الممارس ضدهم؛ ولف أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا، ELCO لأبناء الجالية (الحرمان من الحق في اجتياز الامتحان المهني للترقية لسنتين متتاليتين والأخذ بوضعيتهم بعد الرجوع من الخارج والحركة الانتقالية وتنفيذ الحكم القضائي لصالحهم...) وتفاعل وزير التربية الوطنية إيجابيا مع تلك الملفات وود بالعمل على معالجة ما يمكن معالجته.

18. كما تم طرح ملف موظفي قطاع السياحة المحالين على التربية الوطنية، خصوصا عدم تمكينهم من شهادات العمل، وعدم إدراجهم في لوائح الترقية بالاختيار، واعتبرت الوزارة أنه تم حل المشكلين، وسيجتازون الامتحان المهني مع باقي موظفي قطاع التربية الوطنية؛

وبمناسبة هذا اللقاء فان المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي:

(1) يعتبر أجوبة الحكومة والوزارة وإداراتها لا ترقى إلى انتظارات الشغيلة التعليمية، وتتميز بالتسويق والتمطيط وعدم التفاعل الجدي مع معاناة نساء ورجال التعليم لسنوات وعقود من الزمن؛

(2) يحمل المسؤولية كاملة للحكومة والوزارة وإداراتها في استمرارها في تطبيق سياسة التقشف والبعد المقاولاتي اتجاه المنظومة التعليمية وتبخيس دور العاملين والعاملات بها؛

(3) يذكر الحكومة والوزارة بضرورة الاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية عامة وبجميع فئاتها: اتفاق أبريل 2011: (التعويض عن المناطق النائية منذ 2009 والدرجة الجديدة والمبرزين) والتعويض عن التكوين، وبالإضافة إلى الملفات المذكورة أعلاه نذكر: الملحقين التربويين وملحقين الإدارة والاقتصاد، وضحايا النظامين (اتفاق 25 أبريل 2019) وفوجي 93 و94 والمقصيين من خارج السلم والدرجة الجديدة، والزنازة 10، والزنازة 9، وحاملي الشهادات ضحايا التعسفات الإدارية 2013-2014 المحرومين من اجتياز المباريات، والمدرسين بكل فئاتهم، والعرضيين ومنشطي التربية المدمجين ومدرسي وإداريي مدرسة كم، والمفتشين ومسيري المصالح المادية والمالية، والمكلفين خارج إطارهم، وباقي الأطر المشتركة (المهندسين والتقنيين والمتصرفين والمحربين)، والأساتذة والإداريين العاملين بمختلف مراكز التكوين وبمختلف الإدارات المركزية والجهوية والإقليمية لوزارة التربية والتعليم الأولى، الأساتذة المرشحين والأساتذة والإداريين المعفيين، والمتقاعدين، ومربيات ومربي التعليم الأولى وعمال الحراسة والنظافة والطبخ والإطعام...؛

(4) يدعو الوزارة للتدخل لتصحيح الأوضاع بالأكاديمية الجهوية ببني ملال التي تعرف العديد من الخروقات على كل المستويات لسنوات، وبالأكاديمية الجهوية بالعيون؛

(5) يدعو نساء ورجال التعليم إلى التعبئة المستمرة والاستعداد للنضالي لتزليل المعارك النضالية الكفيلة بتحقيق الكرامة والعدالة المهنية والأجرية والدفاع عن التعليم العمومي ببلادنا.

عن المكتب الوطني للكاتب العام الوطني: الإدريسي عبد الرزاق